

AR

AL-ALAC-ST-1015-04-00-AR

الأصلي: English

التاريخ: 22 أكتوبر 2015

الوضع: نهائي



لجنة At-Large الاستشارية

بيان لجنة At-Large الاستشارية حول التبليغ عن المشكلة بشأن الإجراءات التالية برنامج gTLD الجديد.

مقدمة

قام أوليفر كريبين ليلوند، رئيس منظمة At-Large الإقليمية الأوروبية (EURALO) بمساعدة من كارلتون ساميولز، عضو منظمة At-Large الإقليمية لأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي (LACRALO) بصياغة مسودة أولية لبيان ALAC.

في 23 سبتمبر 2015، تم عرض المسودة الأولى للبيان المنشور بشأن [التبليغ الأولي عن المشكلة لـ At-Large بشأن مساحات عمل الإجراءات التالية لبرنامج برنامج gTLD الجديد](#).

وفي نفس اليوم، طلب ألان غرينبيرغ، رئيس ALAC، من فريق عمل سياسة ICANN إرسال دعوة للتعليقات على البيان إلى جميع أعضاء At-Large غاية دعم ALAC، وذلك عبر [القائمة البريدية لإعلانات ALAC](#).

في 22 أكتوبر 2015، تم نشر نسخة تتضمن التعليقات المستلمة على مساحة العمل المذكورة أعلاه.

خلال [جلسة اختتام عمل قيادة لجنة At-Large الاستشارية والإقليمية في 22 أكتوبر 2015](#) في اجتماع هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة الرابع والخمسين، تم إجراء تصديق لجنة At-Large الاستشارية على صوت بشأن البيان المقترح. أكد فريق العمل على أن التصويت أدى إلى إقرار لجنة At-Large الاستشارية للبيان بنتيجة 14 صوتاً لصالحه، وبدون أي صوت ضده، وامتناع صوت واحد عليه. يمكنك استعراض النتائج بشكل مستقل على: <https://community.icann.org/x/XKc0Aw>.

بيان لجنة At-Large الاستشارية حول استخدام أسماء الدول والأقاليم كنطاقات المستوى الأعلى

تهنئ لجنة At-Large الاستشارية العاملين في صياغة هذه التقارير التمهيدية عن المشكلات. يتطرق هذا التقرير إلى حد كبير في سرد وشرح المشكلات التي تم تحديدها حتى الآن سواءً من العاملين أو من آليات المجتمع. وهو يوفر أيضًا تاريخًا كاملاً لصياغة لدليل مقدم طلب اللجنة gTLD الجديدة، فضلاً عن وضع برنامج gTLD جديد من البداية، بما في ذلك تاريخ لإثبات gTLD الجديد مسبق لجولات المفهوم.

يسر لجنة At-Large الاستشارية أن تقدم التعليقات التالية فيما يتعلق بالمشكلات المحددة، قسم تلو الآخر. في الحالات التي لم يرد ذكر القسم فيها، تؤيد لجنة At-Large الاستشارية تقرير توصية التبليغ عن المشكلة كما هو وارد.

مذكرة أولية: يستخدم هذا البيان مصطلح "المستهلك" كما هو مستخدم في تأكيدات الالتزامات. وتفضل لجنة At-Large الاستشارية يفضل مصطلح "المستخدم النهائي" إذ أن ليس كل مستخدم نهائي يعد "مستهلك" بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح. يتم استخدام مصطلح "المستهلك" بهدف اعتبار التسمية التي وضعتها هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة.

القسم 4.2.1:

تنص القيم الجوهرية CV7-9 للتقرير النهائي للمنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن مقدمة نطاق المستوى الأعلى العام (8 أغسطس 2007) على أن "يجب تقييم الطلبات أولاً في جولات حتى يصبح حجم الطلب واضحاً". تلاحظ لجنة At-Large الاستشارية أنه لا يوجد حد لعدد الطلبات التي يمكن النظر إليها في الجولة الأولى. ومن الواضح أن النص في القسم 1.1.6 من دليل مقدم الطلب يعزز التوقعات بأن جولة الطلب المقبلة ستبدأ في غضون سنة من تاريخ انتهاء تقديم الطلب للجولة الأولى، وكان هذا بمثابة تفاؤلاً واضحاً وعلى ما يبدو أنه لا يتوقع ارتفاع تلقى عدد الطلبات في الجولة الأولى. ينتاب لجنة At-Large الاستشارية القلق حول التبليغ عن المشكلة الذي يذكر بالفعل أن المداولات بشأن إلغاء البرنامج ينبغي على الأقل أن يكون يوازن الأضرار التي يمكن التعرض لها، مثل التي يتعرض لها مقدمي الطلبات المحتملين الذين اقترحوا أنه سيكون هناك برنامج مستمر.

للأسف لم يذكر في القسم 4.2.1.2 الضرر المحتمل على العملاء في إطلاق جولة جديدة عندما تعذرت الجولة السابقة في تقديم وعودها بالمصلحة العامة. بل على العكس تماماً، يضعف التبليغ عن المشكلة من أهمية هذا العامل بالملاحظة التالية: "اعتماد العميل على برنامج gTLD الجديد لم يلبي بعض التوقعات، على الرغم من عدم التحديد المسبق للنجاح أو الفشل". إننا نرجو أن نختلف. وكان من المتوقع حدوث بعض الإخفاقات. وللأسف، كانت محاولات التخفيف أو التجنب التام لها تقابل إما بعدم التبني الكامل وإما تجاهلها ببساطة. ولا بد من ذكر بعضها لتحقيق التوازن في الموضوع:

- فشل نظام التزامات المصلحة العامة PIC، التي قامت بتحديد لجنة At-Large الاستشارية، وأقرها العاملين والإدارة ولكنها لم تكن مقنعة
- الفشل الكامل والمطلق لنظام دعم مقدم الطلب
- فشل برنامج تقييم المجتمع في تحقيق أهدافه، مع قبول مجتمعات لم تحدد بشكل واضح بينما تم رفض المحاولات المشروعة للمجتمع
- تزايد استخدام نطاقات TLD غير المقيدة بسياسة كمصادر للبريد غير المرغوب فيه
- فشل توسيع نطاق المستوى الأعلى العام للمساعدة في تخفيف الطلب في نطاقات المستوى الأعلى TLD الرائدة

تتمثل وجهة نظر لجنة At-Large الاستشارية في أن مسألة ثقة العميل تعتبر محور الاهتمام وفوق أي وجميع قضايا أخرى عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار بشأن الجولة المقبلة.

القسم 4.2.2 إمكانية التنبؤ

تتفق لجنة At-Large الاستشارية على أن التنبؤ يعتبر أمراً حاسماً في عملية التخطيط واتخاذ القرارات. لقد ورد ذكر طبيعة لا يمكن التنبؤ بها للجولة الحالية من برنامج gTLD الجديد من خلال العديد من المجموعات. ويعزى هذا الغموض في الفجوات إلى عيوب دليل مقدم الطلب الذي خلف الكثير من التفاصيل التي لم يتم تسويتها. بيان لجنة At-Large الاستشارية في ديسمبر لعام 2010 الذي يحمل الرقم المرجعي AL/ALAC/ST/1210/2 (<http://atlarge.icann.org/correspondence/correspondence-08dec10-en.htm>) حددت هذه الصعوبات وقدمت توصيات. بعد التفكير، رأت لجنة At-Large الاستشارية أن مشورة لجنة At-Large الاستشارية آنذاك لا يزال قيمة ونرى أن هناك حاجة إلى بذل العناية والاهتمام لسرعة عمل Policy Development Process (عملية وضع السياسة) المقترح في سرعة التحكم فيها. وعلى هذا النحو، سيتم عرض جميع القضايا التي أثرت والتعامل معها لمنع أي جزء من الجولة المحتملة القادمة من المساهمة في تعزيز عدم التنبؤ. نحث المجلس على رفض الحث على التسرع في العملية وأخذ وقته كاملاً للتفكير في إصلاح المشاكل التي تم تحديدها.

نحث المجلس على رفض الحث على التسرع في العملية وأخذ وقته كاملاً للتفكير قم إصلاح المشاكل التي تم تحديدها.

لم يتم إقناع لجنة At-Large الاستشارية للشرح مقدّمًا في بعض الأوساط بأنه سيتم توجيهه في "تعليقات البرنامج المتأخرة في الوصول" إلى بعض الصعوبات. على سبيل المثال، تم تحديد مسألة تضارب الأسماء من قبل اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC) وتم شرحها بوضوح في SAC045، بتاريخ 10 نوفمبر 2010 (انظر: <https://www.icann.org/en/system/files/files/sac-045-en.pdf>). كان هذا قبل عدة أشهر من الموافقة على النسخة النهائية من دليل مقدم الطلب من قبل مجلس هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة. وللأسف لم يتم إقرار مشورة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار من قبل مجلس الإدارة ولا من قبل مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة الواضحة لدليل مقدم الطلب. وبالتالي كان يمكن أن يُعزى تتبع هذا الفشل في معالجة مسألة خطيرة في حينها إلى عوامل أخرى مثيرة للمزيد من القلق، أحدها كان بالتأكيد الاندفاع غير لائق في تأمين الموافقة على دليل مقدم الطلب من قبل مجلس هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة.

مع العلم أن هناك مصالح تجارية من داخل مجتمع ICANN تمثل ضغطًا لإطلاق الجولة القادمة في أقرب وقت ممكن، إلا أننا لا يمكننا إلا أن نشير إلى أن الأرقام حتى الآن الناجمة عن هذه الجولة لا تعبّر عن المطلب الرئيسي المكبوت لأسماء النطاقات. نكرر مجددًا أنه يجب عدم التسرع.

القسم 4.2.3 المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك

ويبدو أن هذا القسم يركز في المقام الأول على قضايا التوزيع الجغرافي للطلبات برنامج gTLD الجديد، وهو الهدف الذي تدعمه لجنة At-Large الاستشارية بشدة.

ومع ذلك، فإن لجنة At-Large الاستشارية أيضًا حريصة على دعم تحليل الإحصاءات الأخرى التي حددتها مجموعة التنفيذ الاستشارية للمنافسة ولثقة وخيار المستهلك. شاركت لجنة At-Large الاستشارية في مجموعة التنفيذ الاستشارية للمنافسة ولثقة وخيار المستهلك وفهمت بحسن نية أن المقاييس التي قدمتها كل من مجموعة التنفيذ الاستشارية للمنافسة ولثقة وخيار المستهلك والمنظمة الداعمة للأسماء العامة سيتم تقييمها عند النظر في كيفية المضي قدمًا في الجولات المقبلة. ونود ألا يقوم المجتمع بالتشويه المقاييس التي حددها تقييم مؤشرات الأداء الأساسية في الجولة الماضية ولا تجاهلها. ويعتبر فحص Policy Development Process (عملية وضع السياسة) لنتائج هذا التحليل- من وجهة نظر لجنة At-Large الاستشارية - إلزاميًا.

على ما يبدو أن التقارير التمهيدية تثير تساؤلات بشأن ضرورة وجود Policy Development Process (عملية وضع السياسة) لدراسة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT- بما يتماشى مع برنامج gTLD الجديد. تجادل لجنة At-Large الاستشارية في ذلك، لأن النتائج الناتجة عن تحليل هذا القسم قد يعرض ما يلي:

- إلغاء الإجراءات التالية
- يجب إدخال تعديلات هامة على طبيعة معايير الجولة الثانية لمقدم الطلب وطبيعة الطلبات والضمانات الواجب تقديمها مع هذه التطبيقات
- التزامات المصلحة العامة (PICs) التي من شأنها أن تعزز من ثقة المستهلك

تلاحظ At-Large الاستشارية أن مسألة التزامات المصلحة العامة تم تناولها في القسم 4.3.2. ونحن نرى أن استعراضها يجب أن يحدد ما إذا كان يلبي فعليًا غرض يخدم المصلحة العامة الشاملة وليس فقط الالتزامات التعاقدية الضيقة. يجب تقييم هذا العجز ومعالجته في Policy Development Process (عملية وضع السياسة) هذه.

تطلب لجنة At-Large الاستشارية أن يتم تنفيذ تحليل المصادقة للدراسين الاقتصاديين التي كلف بها مجلس الإدارة وتم تقديمها في 16 يونيو 2010 و3 ديسمبر 2010 في ضوء النتائج الاقتصادية للجولة الحالية. إذا أظهرت الأدلة أن هذه الدراسات كانت غير صحيحة في افتراضاتها واستنتاجاتها، فإن لجنة At-Large الاستشارية توصي بإجراء دراسة جديدة للإبلاغ بصنع قرار للبرنامج للمضي قدمًا وتصح بذلك. ونرى أنه لا يمكن أن يستمر برنامج قائم على افتراضات اقتصادية غير صحيحة.

القسم 4.2.4.2 (الأسئلة حول المشاركة المجتمعية)

على الرغم من أننا نوافق على الحاجة إلى إشراك المجتمع المحلي في وقت مبكر على النحو الموصى به في التبليغ عن المشكلة، إلا أننا نؤكد من جديد على وجهة نظرنا، كما أكدنا في وقت سابق، بشأن التعامل مع مشورة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار على مسألة تضارب الاسم. في رأينا، ينبغي أن تصعد مجموعة العمل المتعاقد عبر المجتمع لمعالجة هذه المسألة.

القسم 4.2.8 برامج الاعتماد

تهتم لجنة At-Large الاستشارية مهتمة بصفة خاصة بهذا الموضوع، وخاصة فيما يتعلق بأي برنامج اعتماد قد يعتمد المستخدم النهائي لموجهة الموفرين.

4.2.14 دعم مقدمو الطلب من البلدان النامية

تمثل هذه المسألة أهمية متزايدة لدى لجنة At-Large الاستشارية. يعتبر دعم التطبيق في الجولة الأخيرة فاشلاً نظراً لحالات الإفراط في الصرامة التي جعلت من الصعب جداً على أي مقدم طلب أن يستفيد منها و/أو التأهل لها. علاوة على ذلك، اتجهت القليل جداً من الحملات الترويجية التي أطلقتها هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة إلى الأسواق النامية في مرحلة التنفيذ. تسر لجنة At-Large الاستشارية أن تذكر أن هذه النقاط الواردة في التبليغ عن المشكلة سوف يتم التعامل معها كمسألة سياسة في Policy Development Process (عملية وضع السياسة). وتوافق لجنة At-Large الاستشارية تماماً على أنه يجب بذل كل الجهود لمعرفة الأسباب التي أدت إلى قلة عدد الطلبات من الاقتصادات النامية وتوصي بأنه يجب أن تقترح مجموعة عمل عملية وضع السياسة حلاً ملموساً.

4.2.15 أنواع نطاق المستوى الأعلى المختلفة

على اعتبار أن لجنة At-Large الاستشارية مؤيدة قوية لفئات مقدم الطلب، فهي تهتم بصفة خاصة بهذا العمل ويسرها أن تشير إلى أنها توصي بالتبليغ عن المشكلة لإدراج هذا الموضوع في Policy Development Process (عملية وضع السياسة).

تؤيد لجنة At-Large الاستشارية تماماً أن تعالج القضايا جزئياً المشورة من نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC البلاغات بشأن الضمانات من الفئة 1 والفئة 2. ومع ذلك، إننا نحذر من التفسيرات التي يمكن أن تُفهم من التصريحات المتحاملة والتي لا أساس لها في التقرير المحيط بالمطالبات من مقدمي الطلبات الذين قدموا أدلة على الامتثال الكامل لأفضل الممارسات في بعض الصناعات أو هيئات منح التراخيص المهنية.

4.2.16 حدود تقديم الطلب

تؤيد لجنة At-Large الاستشارية تماماً هذا الموضوع ليمت تضمينها في Policy Development Process (عملية وضع السياسة)، لأن الكثيرين في مجتمعنا سيدعمون جولة مقبلة محدودة للطلبات التي تهدف في المقام الأول إلى أقل البلدان نمواً أو إشراك المجتمعات التي يمكن أن تستفيد كثيراً من وجود نطاقات gTLD خاصة بهم. ونود أن نضيف إلى هذه المجموعة المجتمعات العريقة التي كانت محرومة وفقاً للمعايير الموضوعية لتقييم المجتمع في الجولة الماضية. هذا الموضوع يربط بين: 4.2.17 – الرسوم المتغيرة.

4.2.17 – الرسوم المتغيرة

تختلف لجنة At-Large الاستشارية باحترام مع التأكيد على أن هذا الموضوع لن ينطوي على وضع السياسات. لا يمكننا احتساب هذا البيان إذا كانت الطلبات الخاصة بنطاقات TLDs لمجتمع محدد ومن اقتصادات نامية متكاملة على نحو فعّال في هذه العملية. في الواقع، تنص معادلة دعم الطلب على إزالة الحاجز قبل التخفيض الفعّال لرسوم الطلب. وهذا يتطلب وضع السياسات.

4.3.2 التعاقد الأساسي

يرجى ملاحظة وجهة نظرنا الواردة في القسم 4.2.3 بشأن التزامات المصلحة العامة. ترى لجنة At-Large الاستشارية أنه يجب إدخال تحسينات كبيرة على العقد الأساسي لحماية المستهلكين، وذلك تمشياً مع الشروط الواردة في القسم تأكيد الالتزامات 9.3، خصوصاً البند 9.3.b

4.3.4 الامتثال

تختلف لجنة At-Large الاستشارية مع تحديد موضوع الامتثال فقط ضمن الفئة 2 - المسائل التنظيمية. ونتيجة لهذا التصنيف الضيق، لا يتم تحديد أي قضايا. إننا ننصح بأنه يجب إدراج مسألة الامتثال في الفئة 1، العملية الشاملة، ونوصي بذلك. ونرى أن النمو المتوقع في عدد مشغلي التسجيل والنطاقات له تأثيراً كبيراً على عمليات الامتثال. وترى لجنة At-Large الاستشارية أنه من المهم للغاية إجراء تحليل لملاءمة عمليات الامتثال كما تم تكوينها على الوفاء بولايتها. ينبغي أخذ نتائج قياسات العمل بعين الاعتبار أيضاً.

تدوّن لجنة At-Large الاستشارية بارتياح توصية في التقرير التمهيدي عن المشكلة تنص على أن الامتثال المرتبط بنطاقات gTLDs الجديدة سيكون تحت المجهر. ومع ذلك، ترى لجنة At-Large الاستشارية أن هذه تعتبر فرصة لإعادة النظر في نطاق الامتثال وتمديد ولايتها مباشرة لحماية المستخدمين النهائيين والمسجلين في المصلحة العامة. توافق لجنة At-Large الاستشارية على أنه يجب اعتبار هذا الموضوع قضية سياسية ويتم تحديده على هذا النحو في التبليغ عن المشكلة.

4.3.7 آليات حماية حقوق المستوى الثاني

اندثرت لجنة At-Large الاستشارية للغاية من عدم تحديد تلك الموضوعات على أنها قضية سياسية. إذا كان يجب على تلك التحسينات الداخلة على هذه الآليات أن تخدم المصلحة العامة، فقد يحتاج الفحص الدقيق لمعرفة ما إذا كانت هذه الآليات فعّالة في هذا السياق أم لا إلى إدخال تغييرات على السياسة. تتفهم لجنة At-Large الاستشارية إمكانية أنه يجب البدء بـ Policy Development Process (عملية وضع السياسة) لآليات حماية حقوق بشكل مستقل. ولكننا نود أن نتأكد من أن مثل هذا العمل لن يتم الإغفال عنه أو التسقط في المهالك إذا لم يتم التعامل معه كقضية سياسة في مجموعة عمل عملية وضع السياسة في الإجراءات التالية. في رأينا تتصل هذه المسائل ببعضها بوضوح والأفضل أن تعالج كلها في وقت واحد.

4.3.9 المصلحة العامة الشاملة

على الرغم من أن لجنة AT-LARGE الاستشارية ترحب بتحديد هذه المسألة على أنها قضية سياسية، إلا أننا لاحظنا أن جدول الموجز التمهيدي للتبليغ عن المشكلة يتضمن توصية تنص على أنه "يجب أن تكون المصلحة العامة الشاملة مقيدة بسياق دور التنسيق الفني المحدود لهيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة" وأنه تم تكرار هذا في مسودة الميثاق بالملحق ب. وحتى تحدد المشورة السياسية الطلب لتحليل "المصلحة العامة" كدليل توجيهي لقرارات التقييم، فمن السابق لأوانه أن نضع مثل هذا القيد في تقرير التبليغ عن المشكلة، وخصوصاً عندما يوصي القسم 4.1 من التقرير صراحةً بأن تقرير التبليغ عن المشكلة لا ينبغي أن يفرض أية قيود على كيفية عمل مجموعة عمل عملية وضع السياسة.

4.4.1 حرية التعبير عن الرأي:

يسر لجنة AT-LARGE الاستشارية أن تدون اعتماد مبدأ الأولوية المبادئ التوجيهية لتقييم أولوية المجتمع ولكنها توصي برفض هذا التفسير الصارم للمجتمعات الذي وضعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU). لقد حرم هذا بعض المجتمعات المتنوعة وغير المتجانسة، وتركهم دون حماية. تؤيد لجنة AT-LARGE الاستشارية تأييداً تاماً أن يتم تناول هذه المسألة قبل أي جولة قادمة.

4.4.2 تشابه السلسلة

ترحب لجنة AT-LARGE الاستشارية بهذه المسألة التي يجري تناولها، لأن تشابه السلسلة يمكن أن تسبب إرباكاً كبيراً للعميل. على الرغم من أننا عانينا في عملية التقرير الحالية وإرسالها نتائج غير منسقة تماماً حتى إلى وصلت إلى درجة من السخف في بعض الحالات، إلا أننا نوصي بإعادة النظر في العملية بحيث يتم إزالة التقييم غير المتناسق، قدر الإمكان. ونود أن نوصي بأن ترد تفسيرات لحالات تشابه السلسلة في التبليغ عن المشكلة لكي يتم توسيعها لتتضمن في جمع الكلمات.

4.4.3 الاعتراض

لدى لجنة AT-LARGE الاستشارية مصلحة خاصة في النظر في اعتراضات مجتمع وترحب الآن في بالتعاون في العمل للنظر في الإشراف على العملية. إننا واجهنا مشكلات من عدم اتساق الإجراءات وتعريف "المجتمع" الذي يبناه فاحصي الاعتراض. تلاحظ لجنة AT-LARGE الاستشارية أن تقرير التبليغ عن المشكلة يذكر مراجعة "القواعد"، ولكن وجود دراسة أعمق لاتساق الإجراءات والنتائج، في رأينا، يحظى بأهمية أكبر. إننا أيضاً غير متأكدين مما إذا كان النظر في قواعد وأسس الاعتراضات سوف يطور من القضايا السياسة أم لا. تقترح لجنة AT-LARGE الاستشارية دنياً بشأن الحذر، وبالتالي توصي بأن يتم تحديد عملية الاعتراض أيضاً باعتبارها "تطوير السياسات".

4.4.5 طلبات المجتمع

يعتبر هذا الأمر مهماً جداً لدى لجنة At-Large الاستشارية. يسرنا أن نتناول الأسئلة الدقيقة التي طرحت داخل لجنة AT-LARGE الاستشارية هنا ويجري تحديدها باعتبارها "تطوير السياسات".

4.4.6 الأمان والاستقرار

ينتاب لجنة AT-LARGE الاستشارية القلق إزاء أن يبحث التقرير فقط في العملية التي يتم من خلال الاضطلاع بأمان واستقرار نظام أسم النطاق. يمثل هذا الموضوع اهتماماً كبيراً بالنسبة للعملاء. ومع ذلك، لا تأخذ الطريقة التي يتم بها تناول هذا الموضوع بعين الاعتبار أي تقييم آخر بشأن اعتبارات الأمان والاستقرار خارج نطاق الجولة الأولى من الوفود. على سبيل المثال، هناك تساؤل يدور حول ما إذا كان يمكن لنظام أسم النطاق أن يدرج المزيد من برنامج gTLD الجديد في نفس النطاق مثل الجولة الحالية دون المساس بالأمان والاستقرار؟ من وجهة نظر لجنة AT-LARGE الاستشارية، لا يمكن الإجابة على أسئلة من هذا النوع إلا عن طريق التحليل الدقيق، مع اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار وربما حتى بالاشتراك مع متعاقدين خارجيين. تعتبر هذه الأسئلة أكثر أهمية من الممارسة العادية لتحديد ما إذا كانت الأسئلة المناسبة قد تم طرحها من مقدمي طلبات برنامج gTLD الجديد أم لا.

تفقد لجنة AT-LARGE الاستشارية هذا الادعاء في التقرير قائلة: "إلى جانب السلاسل الثلاثة عالية المخاطر المذكورة أعلاه، لم ترد أي سلاسل أخرى تشكل خطراً على نظام أسم النطاق". ونحن نرى أن الخطر يتشكل من حدوث تضارب في الأسماء ولا تعتبر السلاسل الثلاثة عالية المخاطر (CORP. MAIL؛ HOME) حالات التضارب المحتملة المدرجة في تقرير اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار. على الرغم من أن السلاسل المشار إليها تشكل خطر حدوث تضارب أكبر بكثير من السلاسل الأخرى، إلا أن السلاسل الأخرى لا تزال تشكل خطر التضارب حتى لو يتم الحكم عليها على أنها ليست كبيرة بما فيه الكفاية في هذه المرحلة لتبرير فرض المزيد من القيود.

4.6.3 حالات تضارب الأسماء

تشير لجنة AT-LARGE الاستشارية أن هذا القسم يكرر النقاش حول 4.6.1 ويوسعه بتوصيات أكثر إيجازاً من تلك الموجودة في القسم 4.6.1.

وترى لجنة AT-LARGE الاستشارية أن البيانات التي تم الحصول عليها من الجولة الحالية لتوسع نطاق المستوى الأعلى العام ينبغي أن تشكل أساساً لدراسة جديدة لمراجعة سلسلة استقرار نظام أسم النطاق. وتدعم لجنة AT-LARGE الاستشارية ختام تقرير التبليغ عن المشكلة من أجل مجموع عمل عملية وضع السياسة محتملة للنظر في هذه القضايا أيضاً.

4.7.3 خيارات منهجية العمل

ينتأب لآنة AT-LARGE الاستشارية القلق إزاء أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة إلى إصدار مجموعة عمل عملية وضع السياسة باستخدام طريقة عمل متزامنة. يعد هذا النوع من العمل في الواقع صعباً للغاية على كلاً من عاملي هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة ومجتمع المتطوعين على وجه الخصوص. فهو يوفر ميزة كبيرة لمشاركة أفراد المجتمع الذين يتقاضون على حضورهم، وذلك على حساب من المتطوعين الذين ينتشرون عندما تكون هناك إلى تحقيق التوازن المرتبط بأعمال هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة الخيرية مع الأعمال الأخرى. ويفضل شكاوى متطوعي مجتمعات هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة من العمل الزائد، فقد يخل العمل على جميع التجمعات الأولية الخمسة بتوازن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الذي تبني عليه هيئة الإنترنت للأرقام والأسماء المخصصة على نحو خطير. مجدداً، ينتأب لآنة AT-LARGE الاستشارية القلق إزاء وضع السرعة والتعجل فوق الدقة والاجتهاد.

بشكل عام، تقتنع لآنة AT-LARGE الاستشارية بأن هناك حاجة وضرورة على حد سواء إلى إدخال تعديلات على ميثاق مجموعة عمل المسودة، وأنا نوصي بشدة بذلك.